دور نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية في ترقية السياحة التراثية
دراسة حالة خنقة سيدي ناجي –ولاية بسكرة-

د.العلواني عديلة
جامعة بسكرة

ملخص:

يمثل قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر عنصرا هاما وثمينا في التراث الوطني وتمتد جذوره وتنوع أشكاله إلى العصور الأولى من تاريخ المجتمع، غير أن الصناعة التقليدية ليست ثروة ثقافية وتراثية فقط، بل هي علاوة على ذلك قطاع إقتصادي قائم بذاته سوف يسمح بتحقيق العديد من مناصب الشغل في أفاق 2020، ما يعود بتحقيق إيرادات للخزينة العمومية وهذا تطبيقا للسياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لإحياء السياحة التراثية من خلال بعث نظام الإنتاج المحلي والرامي لإحداث وثبة قوية في قطاع الصناعة التقليدية.

الكلمات المفتاحية: نظام الإنتاج المحلي – الصناعة التقليدية – ترقية السياحة التراثية-

Abstract :

Handicraft sector in Algeria is an important and valuable element of the national heritage, The roots and the diversity of its forms to the first centuries of the history of the community, However, the traditional industry is not only the cultural and heritage wealth. It is moreover a stand-alone economic sector will be allowed to achieve many of the jobs in the Horizon 2020, What allows the achievement of the income of public treasury, and This is the planned application of the policy by the Algerian state to revive the heritage tourism, In order to revive the local production system and aimed to make a strong leap in the traditional manufacturing sector.

Keywords: Handicraft sector -heritage tourism -the local production system

تمهيد: تشكل الصناعة التقليدية قطاعا هاما يبرز التراث الوطني المتعدد الأوجه والأشكال، كما أنها تعبر عن هوية شعب وثقافة أمة جذورها غائرة في التاريخ، وهي إلى جانب ذلك تعتبر نشاطا إقتصاديا هاما ساهم ويساهم في المجهود الوطني للتنمية والتطور، لذلك عملت الحكومة على بعث حركية فعالة للنشاطات الحرفية على جميع المستويات وفي مختلف الميادين وذلك بإشراك الحرفيين الخواص في إنعاش أنظمة الإنتاج المحلية، ومنه يطرح الإشكال التالي حول دور أنظمة الإنتاج المحلية في قطاع الصناعة التقليدية على تفعيل حركية السياحة التراثية في الجزائر؟

وسيتم الإجابة عن هذا الإشكال من خلال التطرق لمايلي:

- نظرة عامة حول السياحة والأماكن السياحية.
- أثر تدعيم نظام الإنتاجي المحلي في النهوض بالسياحة التقليدية في الجزائر.
- تجارب دولية عن نجاح نظام الإنتاج المحلي في ترقية المنتوج السياحي
- دراسة حالة خنقة سيدي ناجي بسكرة.

I. نظرة عامة حول السياحة والأماكن السياحية: لقد أصبحت السياحة في عصر العولمة من أهم الصناعات التي تهتم بها كل دول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، وخير الأدلة على ذلك الإحصائيات السياحية التي توضح أهمية السياحة بالنسبة للإقتصاد العالمي[1]، وقد سارعت العديد من الدول بإنشاء مدن وقرى ومراكز سياحية مزودة بجميع المرافق الضرورية بغية ترقية السياحة بصفة عامة والسياحة التراثية المنبثقة عن خصوصيات هذه الأماكن من جهة أخرى.

دور نظام الإنتاج المحلي بقطاع الصناعة التقليدية في ترقية السياحة التراثية

1.I. تعريف السياحة: وتعرف كمايلي:

تعريف المنظمة العالمية للسياحة: " تشمل السياحة كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم وإقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراض الترفيه أو أعمال أو في أغراض أخرى لا تدر عائدا في المنطقة التي يزورها.[2]

وتعرف أيضا على أنها: "نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط". [3]

من التعاريف السابق تستنتج الخصائص السياحية التالية[4]:

- أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة.
- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.
- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، المورثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

وكخلاصة تعد السياحة في المفهوم الواسع العريض هي عبارة عن الفرع المفصلي الأساسي لإقتصاد البلد أو الإقليم المنفرد، الذي يمارس الرقابة على تطوير الفروع الأخرى ويشارك بفعالية في تشكيل المنتج الوطني (الإقليمي) الإجمالي.[5]

2.I.العرض السياحي والمنتوج السياحي: يعرف العرض عموما بكمية السلع والخدمات المتواجدة في السوق وبسعر معطى، أما العرض السياحي فيعتبر عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية أو مايسمى بالطلب السياحي، ويعرف العرض السياحي على أنه: "خليط من العناصر غير المتجانسة التي تؤخذ مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي الوطني أو الدولي، بمعنى أن العرض السياحي يتضمن كل ما يمكن عرضه من مغريات ووسائل جذب المنتوج السياحي للسياح، ومن ثم تنمية الحركة السياحية، وفي هذا السياق صنف Robert lanqura ثلاثة عناصر أساسية وهي[6]:

- مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية الثقافية، الصناعية، والتاريخية.
- مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الأساسي في جذب السائح، غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر، كوسائل النقل المختلفة، ووسائل الإيواء والإطعام، والتجهيزات الثقافية والرياضية والترفيهية.
- مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات العلاقة بوسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المنطقة المرغوب فيها.

أما تصنيف منظمة السياحة العالمية للمنتوج السياحي فيتضمن سبعة عناصر:[7]

1) التراث الطبيعي وما يحتويه من مقومات سياحية طبيعية كالبحار والأنهار والصحاري والجبال.
2) التراث الطاقوي التقليدي، مثل الطرق المسخدمة في استخراج المياه وفي الطواحن.
3) التراث البشري وما يتضمنه من التنوع في أنماط الحياة كالعادات والتقاليد.
4) الجوانب التنظيمية والإدارية والسياسية.
5) الجوانب الإجتماعية مثل بنية المجتمع، العرق، الدين، اللغة.
6) الأنشطة الاقتصادية والمالية.

7) التسهيلات الخدمية كوسائل النقل، الإيواء والمطاعم.

ويلتقى التصنيفان السابقان في كون العرض السياحي يتجسد في مجموعة عناصر ومقومات غير متجانسة من حيث طبيعتها، إلا أنها متكاملة فيما بينها من أجل تحقيق إشباع رغبات السائحين من هذه العناصر السياحية التي تشكل المنتوج السياحي.

I.3.السياحة والتنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة هي التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتجددة والقابلة للإستمرار، دون الإضرار بنوعية الموارد التي تستخدم في الأنشطة البشرية، وتعتمد عليها عملية التنمية، وبذلك يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث تساعد على نمو البلد إقتصاديا وإجتماعيا.[8]

إن الإهتمام بالسياحة كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلبا إقتصاديا مهما لتحفيز الإستثمار في الأماكن السياحية والطبيعية والبيئية والثقافية، وتعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو كفوء أحد أهداف منظمة السياحة العالمية، كذلك فإن مبادئ الإدارة تؤكد على الجوانب الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والبيئية لقطاع السياحة، كمصدر مهم للدخل المتزايد بإعتباره من الدعامات الأساسية في التنمية المستدامة للبلد، ولذلك يتوجب من أجل إستمرار السياحة كمصدر مهم للدخل الإلتزام بمايلي[9]:

- ✓ تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف، وحماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد.
- ✓ أن تأمين تطور القطاع السياحي هو عملية متواصلة وتحتاج إلى الإشراف والإدارة الدائمة الكفوءة من قبل كوادر متخصصة.
- ✓ إحترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح.
- ✓ إن تطوير السياحة كمصدر دائم للدخل يتطلب ترسيخ المفاهيم السياحية والوعي بها عند الحكومة وعند المجتمع.
- ✓ التأكيد على الخطط السياحية الطويلة الأمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع إقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر.
- ✓ تقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات السياحية بالشكل المناسب للسياحة و الزوار.

I.4.أماكن إنشاء مناطق سياحية جديدة: إن إنشاء مناطق سياحية جديدة يعتمد على البحث على الأماكن السياحية التي تصلح لهذا النشاط والتي تقسم بدورها إلى قسمين أساسيين هما:

القسم الأول : أماكن تقليدية للسياحة: ويضم هذا القسم مايلي:

- ✓ شواطئ البحار والمحيطات
- ✓ ضفاف الأنهار
- ✓ البحيرات
- ✓ الأماكن التاريخية ذات الاثار التاريخية
- ✓ المدن القديمة سواء الأهلة بالسكان أو التي هجرها أهلها

القسم الثاني: أماكن غير تقليدية حديثة: وهي مناطق يتدخل في صناعاتها الإنسان ، وأهم هذه الأماكن يذكر مايلي:

- ✓ الصحراء
- ✓ الواحات الصحراوية
- ✓ الجبال والهضاب

ولعل أشهر المدن السياحية التي أنشئت في الصحراء وإبتدعها الإنسان مدينة لاس فيغاس المشهورة في الصحراء نيفادا الأمريكية وهي تعد من أكثر المدن التي يرتادها السواح في جميع أنحاء العالم.

II. واقع السياحة في ظل تطوير قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر: صنفت الجزائر في الرتبة 93من مجموع 124دولة في التقرير الصادر عن منتدى الإقتصاد العالمي، حيث إعتبر معدو التقرير الذي ساهمت فيه العديد من الهيئات المتخصصة ومكاتب الدراسات والخبرة فضلا عن المنظمة العالمية السياحية، أن العديد من المؤشرات تجعل الجزائر من بين أسوء الواجهات السياحية ويكشف تقرير المنتدى الإقتصاد العالمي الصادر بعنوان (الأسفار والسياحة) حول تقرير القدرة التنافسية لـــ2007 عن وضعية الجزائر فيما يتعلق بالجذب السياحي، حيث تبقى الجزائر إستنادا إلى المؤشرات المعتمدة بعيدة عن أهم الدول السياحية وحتى دول المنطقة التي لا تعد تقليديا من الواجهات السياحية[10].

ويتضح تأثير موجة العنف التي عرفتها الجزائر، حيث صنف الخبراء الجزائر في الرتبة 114في مجال كلفة الأعمال الإرهابية، والرتبة 80بالنسبة للإنفاق الحكومي على قطاع الأسفار والسياحة، وفي مراتب تتراوح ما بين 81و 72 بالنسبة لوسائل وشبكات النقل والهياكل، كما أن الجزائر تأتي في مراتب متدنية في قوانين العمل وعدم ليونتها، وكذا في مجال خدمات التأهيل والتكوين[11].

وابتداء من سنة 2002، بدأت الجزائر في البناء التشريعي بعد إستقرار الوضع الاقتصادي، حيث مرت السلطات العمومية إلى مرحلة تطوير قطاع الصناعة التقليدية حيث شهد القطاع ولأول مرة في تاريخه إعداد وتبني مخطط عمل لتنمية الصناعة التقليدية أفاق 2010، تمثل هذا المخطط تأكيد للإرادة السياسية التي تعمل على تصنيف قطاع الصناعة التقليدية ضمن أولويات التأهيل والعصرنة، حيث أولته الدولة عنايتها وخصصت له مكانة مميزة، إذ اعتبرته مجالا واسعا للاستثمار الاقتصادي القابل للتطور إذا ما نال حظه من سياسات التنمية وبرامج الدعم، واعتمدت الاستراتيجية كخطوة أولى عملية تقييم وفحص شامل لوضعية القطاع تتبعها مباشرة تحديد الأهداف المتوخاة منه، ومن ثم تسطير أهم الإجراءات الواجب اتخاذها للوصول إلى الأهداف المنتظرة.

إن التقييم الموضوعي لما قدمه القطاع للاقتصاد الوطني وللمجتمع يتأتى من قراءة متأنية ومنتظرة لطبيعة النتائج المحققة، والتي لا يمكن أن تتم من دون الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي الذي تحققت فيه والإمكانات البشرية والمادية وحزمة البرامج التي تم تبنيها. وتشكل التقييمات المختلفة لمنجزات القطاع منطلق بناء مخطط العمل لتنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية آفاق 2020.[12]

II.1.أثر تدعيم نظام الإنتاجي المحلي في النهوض بالسياحة التقليدية في الجزائر: ونعني بمفهوم نظام الإنتاجي المحلي ما يأتي:

1. ماهيـــة نظام الإنتاج المحلي "S P L": هو نمط تنظيمي فعال وناجح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ينظم التعاون والتكامل بين المتعاملين لنفس القطاع ويشكل مركز اتصال فيما بينهم والذي يسمح بتبادل الإمكانيات والتطوير والتحديث فيما بينهم مع خلق ديناميكية شبكية. ويلعب كذلك دور المتحدث اتجاه السلطات المحلية والعمومية[13]. وبعبارة أبسط هو مجموعة من المقاولين يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم أو التطلعات المتوخاه

تربطهم علاقة تعاون، بمساعدة منشط تعينه أو تكلفه الغرفة للإشراف على هذه اللقاءات إلى جانب وجود مجموعة للتنسيق. ولهذا النظام عدة مزايا يقدمها للحرفي من أهمها:

- المنافسة الميدانية وتحسين القدرات الاقتصادية.
- تنشيط عملية الاتصال بين المقاولين (الحرفيين) .
- إنشاء شبكات تضامن وتعاون بين المتعاملين مع الربط بين غرف الحرفيين والمؤسسات العامة والخاصة.
- نمو عقلاني حامل لإستراتجية فرعية مبنية على اقتحام جماعي للأسواق.
- تطوير المؤهلات والكفاءات المهنية والتسييرية.
- قابلية خلق مؤسسات جديدة وتخصصات جديدة مع تطوير الموجود منها.
- تكوين بؤر للإبداع بالتفاعل مع النسيج المؤسساتي.
- الشراكة بين المتعاملين العموميين والخواص.

❖ مسعى إحيائي تركيبي: يعد مسعى ترقية الأنظمة الإنتاجية المحلية، المطبق في عدد من الدول طريقة لإنعاش التنمية المحلية، وفي قطاع الصناعة التقليدية يتمثل هذا المسعى أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد وفي نفس الإقليم، وذلك بين الحرفيين وكل محيطهم المحلي (الخدمات الخاصة، الخدمات العمومية، السلطات ...)، كما هو مبين في الشكل الآتي[14]:

الشكل رقم 1: تركيب أنظمة الإنتاج المحلي

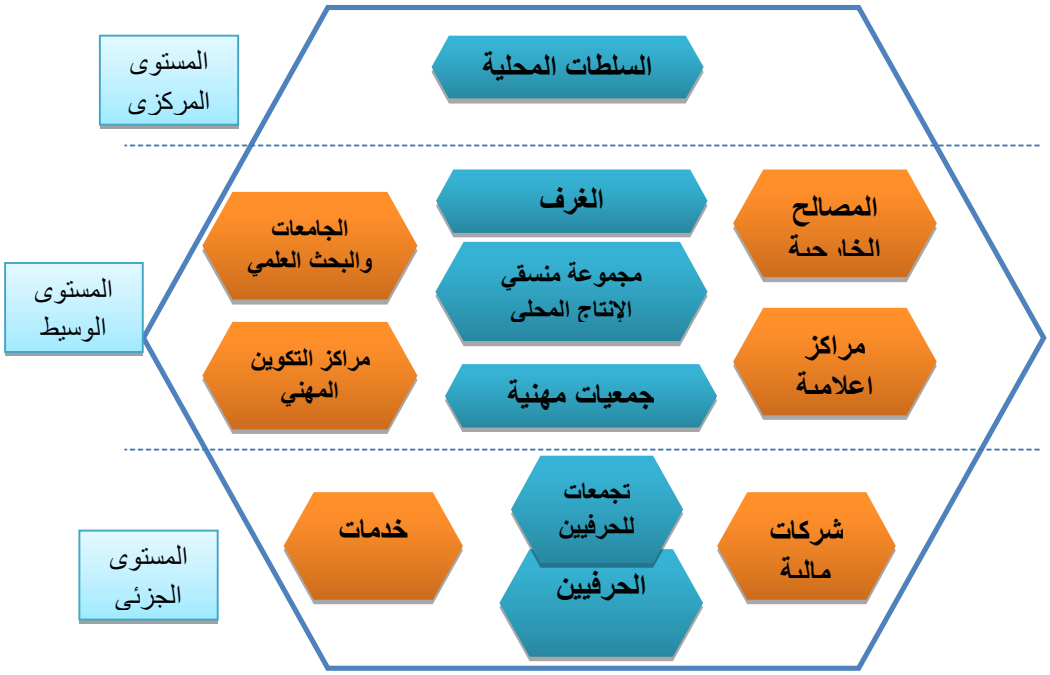

المصدر: الصناعة التقليدية مشروع مستقبل، الجلسات الوطنية، نوفمبر 2009، ص:41.

ويعتمد تنفيذه على مهارات خاصة بالتنشيط الإقتصادي على مستوى كل نظام إنتاجي محلي كمايلي[15]:

1) التنظيم على مستوى الفرع الإنتاجي: تنشيط الإتحاد بين الفاعلين، وخلق جو الثقة وترقية شبكات التعاون ما بين المؤسسات.

2) صياغة استراتيجيات مشتركة: إعداد تشخيص تساهمي خاص باستراتيجية التنمية ومخطط أعمال تشاورية.

3) تنفيذ المشاريع المشتركة التركيبية: إعداد مخططات أعمال، والبحث عن التمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

❖ مبادىء إستراتجية إبتكارية: مسعى إنعاش النظام الإنتاجي المحلي كمحور للمخطط الوطني للصناعة التقليدية، وذلك لأنه يسمح بتطبيق ثلاث استراتيجيات أساسية مطلوبة، كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 02: الإستراتجيات الثلاثة في نظام الإنتاج المحلي

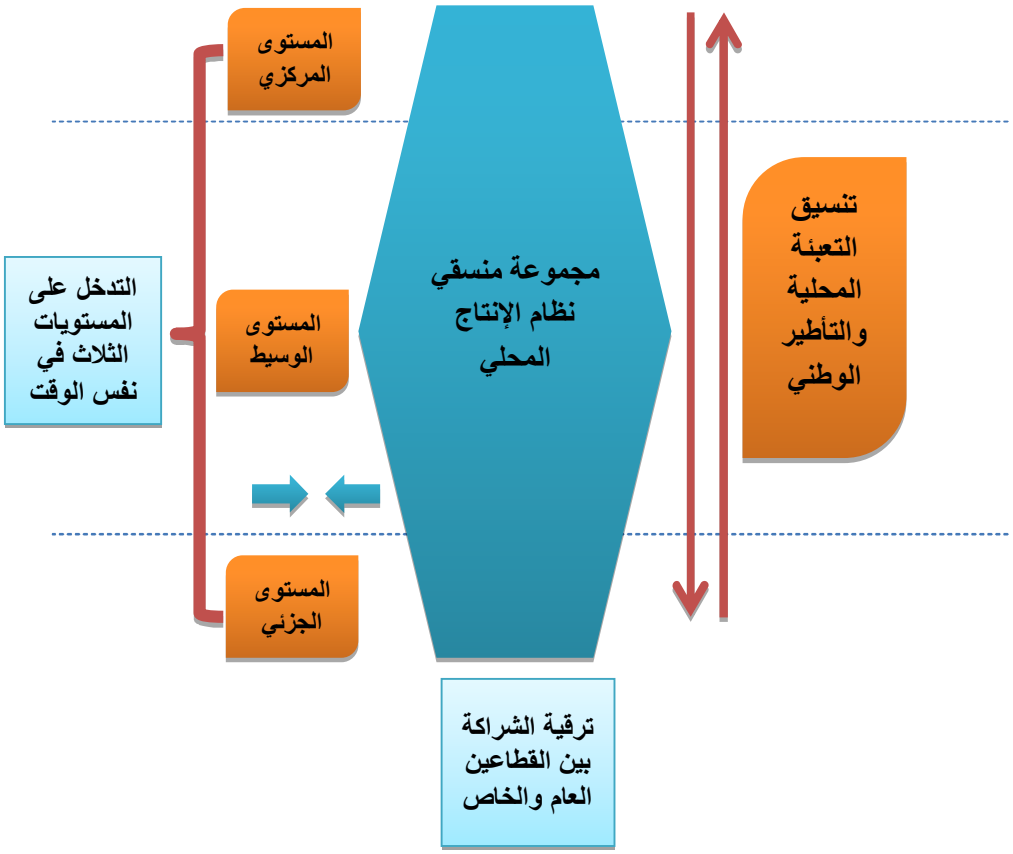

المصدر: الصناعة التقليدية مشروع مستقبل، الجلسات الوطنية، نوفمبر 2009، ص:42.

لقد أثبتت التجربة أن فعالية سياسة دعم القطاع الخاص يجب أن تظهر في ثلاثة مستويات مشروطة في التنمية، وفي آن واحد، أي:

- على مستوى الجزئي، الذي يعتمد على الخدمات المباشرة المقدمة للحرفيين.
- على مستوى الوسيط، الذي يعتمد على الإطار المؤسساتي للصناعة التقليدية.
- على المستوى المركزي، الذي يعتمد على الإطار القانوني والتنظيمي.

ومن جهة أخرى، فإن الربط بين المستويات الثلاثة، يتطلب تأمين مزج عملية التأطير الوطنية مع تحريك الديناميكية على المستوى المحلي، وينطلق المسعى التنازلي من سياسة وطنية تطبق على مختلف المستويات العملية ويبين المسعى التصاعدي للرأسمال الاجتماعي لقطاع الصناعة التقليدية على مستوى الأنظمة الإنتاجية المحلية إلى غاية تمكينها من بعث عملية ترقيتها الذاتية بالحوار مع السلطات من خلال[16]:

2.ترقية أنظمة الإنتاج المحلي وفق المخطط الخماسي 2010-2014: وذلك من خلال إنشاء أقطاب إمتياز في مجال الصناعة التقليدية، وتهدف أقطاب الامتياز في الصناعة التقليدية في إطار الحيز الجغرافي المقامة فيه، إلى خلق ديناميكيات حول مشاريع محفزة للتنمية الاقتصادية المحلية عبر تثمين الإنتاج الحرفي المحلي والترويج للثروات الثقافية والسياحية.

يعتبر تواجد أقطاب الامتياز إحدى مميزات الدول التي تستحوذ على حصص كبيرة من سوق منتجات الصناعة التقليدية والحرف، وعلى العكس من ذلك تفتقر الجزائر لهذا النوع من الهياكل التي توفر للمهنيين أفضل التأهيلات وأفضل المعلومات التقنية المتعلقة بأنشطتهم، والتي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الإنتاج ونوعياته.

في هذا السياق فإن مخطط تعزيز النمو 2010-2014 يتضمن إنشاء المراكز التقنية ومراكز الامتياز التالية:

- مركز الامتياز في الخزف بتيبازة (مشروع مسجل في إطار الشراكة الجزائرية الاسبانية).
- المركز التقني للنحت على الأحجار شبه الكريمة بتمنراست (مشروع مسجل في إطار الشراكة الجزائرية البرازيلية والذي يهدف إلى تحويل المعارف عن طريق التكوين في تقنيات النحت على الأحجار الكريمة والحلي التقليدية المرصعة).

لقد اعتمد في تخصيص هذه المنشآت على فروع النشاط ذات المردودية الاقتصادية العالية بين فروع نشاطات الصناعة التقليدية الأخرى والأكثر إنشاءا لمناصب عمل دائمة، لأنها تستعمل المعايير الدولية المطابقة لمتطلبات الإنتاج النوعي والكمي مما يوفر لها ميزة تنافسية في السوق.

3.المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والفرص التي يمنحها للصناعة التقليدية والحرف أفاق 2020: حتى يستفيد أي قطاع من المزايا التي تمنحها العولمة ويقلص من تأثيراتها السلبية، فعليه أن يستعد جيدا، وتتمثل إحدى هذه الاستعدادات الرئيسية في التنمية الاقتصادية لمختلف جهات الوطن ومناطقه العمرانية، وتسجيل الإجراءات الواجب اتخاذها في مخطط توجيهي يحدد نقاط القوة ونقاط الضعف، وكل الإمكانات الاقتصادية التي يتيحها الإقليم ولإنجاز هذا المخطط لابد من الأخذ بعين الاعتبار عناصر التوجيه التالية:

- استمرارية الموارد الاستراتيجية.
- التوازن الإقليمي.
- جاذبية وتنافسية الإقليم.
- التكافؤ الاجتماعي والإقليمي.

وبالنسبة للجزائر فإن الآلية المستعملة في مجال المرافقة والتطوير الاقتصادي للإقليم واختزال اللامساواة الجغرافية في المجال الاقتصادي والاجتماعي تسمى بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) .

يمنح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لاسيما من خلال المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم، لقطاع الصناعة التقليدية والحرف فرصا حقيقة للتنمية، والمحددة في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتباعها من قبل كل منطقة حسب خصوصياتها وهذا إلى أفاق 2020.

فالتوجيهات والتوصيات الخاصة بكل برنامج ينبغي أن يشكل بالنسبة للقطاع مرجعية لإعداد برامج عمل سنوية تأخذ بعين الاعتبار نوع النشاطات الواجب تطويرها لكل منطقة، وهو ما يحدد في الأخير الإجراءات الواجب اتخاذها وكذا الوسائل الواجب توفيرها.

1) تلعب الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) دورا أساسيا من خلال التدخل المعد بالتعاون مع القطاع، وذلك من أجل العمل على إشراك الحرفيين (المهيكلين في إطار تجمعات الحرفيين NUCLEUS وبرامج أنظمة الإنتاج المحلي SPL في

مشاريع قاعدية مسجلة في مختلف مخططات العمل التنموية الوطنية، وهنا تكمن أهمية مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يشكل مجالا واسعا لمختلف أشكال تدخلات النشاطات الحرفية، والتي يمكن تطويرها على مسافة 1200 كلم، والتي يضاف إليها تلك المسالك الموصلة إلى الهضاب العليا.

2) وبنفس الأهمية فإن عمليات التهيئة في الأوساط الحضرية والريفية ينبغي أن تخصص للمتعاملين الناشطين في ميدان الصناعة التقليدية والحرف فضاءات على شكل محلات ومناطق مصغرة للنشاطات أو أماكن للعرض يمكن للقطاع أن يساهم في تهيئتها.

3) إن مراكز المهارات المهنية المحلية وبغض النظر عن مهمتها الترويجية ذات الأبعاد الاقتصادية والتراثية والثقافية للمناطق فإنها يمكن أن تشكل وسائل في صالح الجماعات المحلية من أجل تنفيذ مشاريعها التنموية.

4) انطلاقا من عملية المقومات والخصوصيات المميزة لكل منطقة والتي يهدف إليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT فإن هياكل القطاع (غرف الصناعة التقليدية والحرف) يمكنها توجيه ومساعدة انتشار نشاطات الصناعة التقليدية، والتي تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات. كما يمكن إعداد الدراسات المتعلقة بقدرات التنمية الخاصة بالصناعة التقليدية والحرف المحلية انطلاقا من النظام المساعد على اتخاذ القرار (SADA).

في الأخير إن قطاع الصناعة التقليدية يمثل بالنسبة لعدد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وسجل القطاع في أقل من عشرية تطورا ونموا ملحوظين، وذلك نظرا للدعم الذي تقدمه الدولة وكذا الإصلاحات التي باشرتها الحكومة .

4.نشاطات الدعم الموجهة للصناعة التقليدية وأثرها ترقية أنظمة الإنتاج المحلي: ويتمثل هذا الدعم فيمايلي[17]:

1) إنعاش الأنظمة الإنتاجية المحلية للصناعة التقليدية: إن المخطط الوطني للصناعة التقليدية يتطلع إلى دعم تطوير أنظمة إنتاج محلية منتقاة بناء على إمكانيتها في التنمية، وسيتم توسيعه إلى مختلف الأنظمة الإنتاجية المحلية، حسب درجة النضج للمشاريع على المستوى المحلي إن فروع الصناعة التقليدية المنتقاة في هذه المرحلة هي كالآتي:

أ/سيستفيد كل نظام إنتاجي على دعم منشط مهني، مكون لهذا الغرض والذي سيساعد الفاعلين في الأنظمة الإنتاجية المحلية فيما يأتي:

- التبادل داخل اللجنة التعاونية للأنظمة الإنتاجية المحلية، التي تجمع كل الممثلين المعنيين (تجمع الحرفيين، الجمعيات المهنية والقطاعية، غرف الصناعة التقليدية والحرف، مؤسسات الدعم العمومية، الجماعات المحلية، مراكز البحث، مؤسسات التكوين...).
- صياغة –وبطريقة تساهمية - تشخيص واستراتيجية تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية، ينبثق منها برنامج عمل على المدى القريب والمتوسط.
- إنجاز المشاريع الأولية في الأنظمة الإنتاجية المحلية، وذلك بالعمل على إيجاد التمويل المناسب بتسهيل التنفيذ مع ضمان المتابعة.

ب/يمثل مسار انتقاء هذه الأنظمة الإنتاجية المحلية، في ذاته، ابتكارا في مجال البحث عن صيغ تعاقدية جديدية بين غرف الصناعة التقليدية والحرف وبين المستوى المركزي.

2) تنشيط تجمعات التعاون بين الحرفيين: بهدف التغلب على الانفراد الذي يميز عمل الكثير من الحرفيين، ومن أجل حثهم على المبادرة في التطور، يعمل المخطط الوطني للصناعة التقليدية على تسهيل جمع المبادرات في شكل تجميع تعاوني بين الحرفيين وعليه يساهم التعاون الألماني في دعم هذه المبادرة.

وتأتي هذه المقاربة عبر مراحل لتوفير مناخ تبادل وتضامن داخل الفروع المهنية، والذي يغذي بدوره مسعى تنشيط الأنظمة الإنتاجية المحلية.

مرافقة هيكلة تجمعات المصالح المحلية بين الحرفيين، وتتم عبر ممثل مكون لهذا الغرض، ويتكفل بـ:

- تسهيل إنشاء التجمعات من 5 إلى 15 وحدة حرفية متقاربة مع بعضها البعض.
- مساعدة النواة على هيكلة نفسها وإنجاز تشخيص للمشاكل المشتركة.
- مرافقة المبادرات المشتركة (شراء، إنتاج، بيع) والتي لها انعكاسات اقتصادية إيجابية بالنسبة لأعضائها.
- كما يمكن لمقاربة التنشيط هذه، هيكلة الحرفيين في جمعيات تصدير وتعتزم المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، في إطار مخططها لترقية صادرات الصناعة التقليدية، دراسة الإطار القانوني الأكثر ملائمة لهذه التجمعات، وكذا مساعدة إنشاء تجمعين لتصدير منتجات الصناعة التقليدية.

يؤيد برنامج دعم الجمعيات المهنية والتنظيمات العالمية المنظم في إطار التعاون التقني الجزائري- الألماني GTZ، على ترقية نواة تجمع الحرفيين عبر 10 غرف للصناعة التقليدية والحرف، الموجودة على مستوى الولايات الآتية: الجزائر العاصمة، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تلمسان، بسكرة.

3) تكوين الحرفيين وتحسين أدائهم: يتطلب تحسين أداء قطاع الصناعة التقليدية الرفع من مهارات الحرفيين، ويتعلق الأمر بتطوير عرض تأهيل مهني لفائدتهم ويخص هذا العرض، كونه تكوينا مبدئيا، للشباب الراغبين في الحصول على مهارات حرفية عبر التكوين لدى حرفيين معلمين معتمدين في الصناعة التقليدية أو دعمهم في إنشاء نشاطات محدثة لمناصب الشغل.

وساهم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية بتأطير 3000 حرفي، تم تكوينهم لدى الحرفيين المعلمين المختصين في الميدان، كما يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم الخاص بالحرف السائرة إلى الزوال مثل الحفاظ على المهارات المتعلقة بزرابي جبل عمور (آفلو).

- لقد تم تكوين 2522 حامل مشاريع جديدة، عبر 163 حلقة دراسية تحت عنوان "كيفية إنشاء مؤسسة"، نظمت عبر كل القطر الوطني.
- تم تكوين 5611، عبر417 حلقة دراسية تحت عنوان "كيفية إنشاء مؤسسة" (تحسين أدائها الإداري، نوعية المنتوجات وتنافسيتها) أي مجموع 8133 بين حامل مشروع ومسير، نظمت عبر كل القطر الوطني.
- تم تشكيل 48 نواة لمكونين من طرف المكتب الدولي للعمل تابع 52 صاحب مهنة في فروع المجوهرات والحلي، وصناعة الجلود، والخزف، وصناعة الزجاج، تكوينا في تقنيات الإنتاج مع الجانب الإيطالي و300 صاحب مهنة في الخزف مع الجانب الإسباني. تم دعم 5434 نشاط حرفي في المناطق الريفية، من خلال مشاركة غرف الصناعة التقليدية والحرف في وضع البرنامج الوطني للتجديد الريفي.

4) تأهيل مؤسسات الصناعة التقليدية: إن وحدات الصناعة التقليدية التي توظف أكثر من عامل بصفة دائمة، هي تلك القابلة للحصول على الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالخصوص برامج التأهيل. وعليه يتوقع المخطط الوطني للصناعة التقليدية على الوسائل المتاحة، وذلك بتحسيس الجهات المعنية بفرص الدعم هذه.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتعلق الأمر بتوجيه وسائل التأهيل هذه نحو تهيئة المؤسسات الصغيرة التي لها أهمية كبرى للصناعة التقليدية لكونها مزود (ممون) بالمواد الأولية. إن المدبغة البيئية الموجهة لمناطق أدرار، تمنراست، إيليزي و تندوف، هي قيد دراسة الفرص وقابلية التنفيذ.

ويعتزم إعداد مشروع تثمين الأحجار شبه الكريمة في تمنراست وكذا مشروع تنويع قدرات بائعي المجوهرات في بشار، وتحسينها بالتعاون مع وزارة الطاقة والمناجم والخبرة البرازيلي.

5) ترقية منتوجات الصناعة التقليدية: تنجز المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، بانتظام دراسات استراتيجية تهدف إلى ترقية بعض فروع الإنتاج في إطار الاستراتيجية الجديدة، ومست بعض هذه الدراسات المواد الأولية والتجهيزات والتكنولوجيات والأسواق حسب الفوائد والمشاريع المعبر عنها في الأنظمة الإنتاجية المحلية المدعمة.

وخلال سنة 2008، وضعت المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف، برنامج دعم صادرات الصناعة التقليدية بدعم أوروبي. وسيرافق هذا البرنامج مجموعة متناسقة من إجراءات الدعم متمثلة في:

- صندوق تمويل مشترك، المنبثق من (FNPAAT) الذي يأتي لتمويل جزء من التكاليف (من 50 إلى 90%) التي عمد إليها الحرفيون لترقية منتوجاتهم الموجهة للتصدير، بما في ذلك المشاركة في الصالونات والمعارض.
- إنشاء (Vade Mecum export) الذي يشجع الحرفي المصدر لاتباع بعض قواعد الاتصال والتسويق وعلاقات السوق.
- أعدت المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف برنامجا سنويا متعددا للمشاركة في الصالونات المهنية الدولية، الموكل تنفيذه إلى الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية مع تحضير للحرفيين المشاركين.
- إعداد دعائم إعلامية وترقوية موجهة للسياح على متن الطائرة وعند الوصول وفي الفنادق وعند المغادرة.
- تقديم الدعم لإنشاء مواقع ترقوية على شبكة الأنترنت من طرف الحرفيين المصدرين.
- وضع خدمات خاصة، من طرف الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية تدعم الحرفيين في الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتصدير.

6) تعزيز إطار دعم الصناعة التقليدية: انطلقت دراسات (البعض منها قيد الإنجاز)، حول حصول الحرفيين على المواد الأولية (الطين، الجلو، الصوف، والخيزران) وحول الملونات الطبيعية وكذا التصدير نحو السوق الألماني.

كما بادر القطاع بنشاطات إنعاش مهمة لتطوير منتجات الصناعة التقليدية وترقيتها، وذلك بتنظيم حوالي 50 تظاهرة لترقية الأسواق المحلية والوطنية والدولية، ومن المتوقع إنجاز مراكز نموذجية لترقية صناعة الخزف والحلي بالدعم من التعاون الإسباني والبرازيلي. كما وقد انظمت الجزائر إلى (CODEPA) والاتحاد العربي للصناعة التقليدية والحرف (في إطار تطوير التعاون الإفريقي والعربي).

5.دور سياسة النهوض بنظام الإنتاج المحلي في الصناعة التقليدية على ترقية السياحة التراثية:

وتساعد أنظمة الإنتاج المحلي على تحقيق مايلي[18]:

1)ترقية الشغل: قصد تعزيز ترقية التشغيل والعمل الحرفي في قطاع الصناعة التقليدية، وكذا تشجيع خلق نشاطات فردية أو على شكل مؤسسات حرفية، سيتم في هذا الإطار الإعداد لمجموعة من الإجراءات المقترحة:

- الحفاظ على المناصب المتواجدة وتطوير مهارات نشاطات الصناعة التقليدية حسب طلب اليد العاملة خصوصا في المناطق الريفية وذلك لتطوير برنامج الإنتاج المحلي.
- تطوير اليد العاملة بتكوين جيد ونوعي يتماشى مع الطلب.
- تعميم ترقية الشغل على المستوى المحلي مع الأخذ بعين الإعتبار التخصصات الجهوية والإستغلال الأمثل للفرص الممنوحة من طرف أجهزة الشغل المتوفرة.

2) تطوير الإنتاج: الصناعة التقليدية ليست مجرد حضارة ، بل مجموعة نشاطات إنتاجية تضم بين طياتها 339 نشاطا حرفيا، فهو قطاع ينشئ القيمة المضافة من خلال ما يوفره من مواد وخدمات، وتتركز المجهودات المبذولة قصد دعم وتعزيز الإنتاج لأنشطة الصناعة التقليدية على العوامل الأساسية التالية:

- تحسين مسار الإنتاج عن طريق عصرنة تقنيات الإنتاج
- تبني تقنيات تصميم من أجل منتج ملائم يتماشى وإحتياجات السوق

3)تلبية حاجات المجتمع: يعتبر الحرفيون والمؤسسات الحرفية عاملا أساسيا في تهيئة الإقليم، حيث يزود السوق الوطنية بنصيب لايستهان به من المنتجات المصنعة يدويا لاسيما بالوسط الريفي مثل منتجات النجارة الحدادة، الخياطة، الدباغة، الحلي، اللباس، كما يضمن القطاع جزءا كبيرا من خدمات الصيانة سواء لقطاع العائلات والمساكن أو لقطاع الصناعة والنشاط الإقتصادي. وعموما يساهم قطاع الصناعة التقليدية في تفعيل التنمية الإقتصادية في الوسط الحضري والوسط الريفي على حد السواء وبذلك فهو ينتج مايلي:

- تحقيق دخل إضافي للسكان.
- تزود الفئات الإجتماعية ذات الدخل المحدود بالمواد والخدمات.
- المساهمة في إنتشار جغرافي للأنشطة وتوسعها.
- تنوع في هيكل الأنشطة الصناعية.
- إستقرار السكان خاصة في المناطق الريفية.

4) تنمية ثقافة المقاولاتية: يستلزم التوجه الإقتصادي لقطاع الصناعة التقليدية تنمية ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، إن خلق نشاطات أو مؤسسات جديدة وتقليص خروج المؤسسات الأقل مردودية تعد مسألة أساسية لدينامكية الإقتصاد الحديث، حيث تجلب المؤسسات الجديدة الموارد نحو نشاطات جديدة وتخلق مناصب شغل كثيرة، وذلك عندما تعرف إزدهار ونموا سريعا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأنشطة الصغيرة قد تكون لها أفاق نمو سريع أفضل، مما يدفع إلى ضرورة توفير محيط إقتصادي ملائم يضمن توسعا سريعا لهذه المؤسسات وخاصة تلك المؤسسات المبدعة حين يتم إنشاؤها.

5) ترقية التنافسية : إن قطاع الصناعة التقليدية وبغض النظر عن طابعه الذي يغلب عليه العمل الفردي يتعرض كثيرا إلى ضغط المنافسة الدولية، وقد تزايد هذا الضغط خلال السنوات الأخيرة، وذلك بالتفكيك التدريجي للحماية التي كانت قائمة عن طريق التعريفة الجمركية.

في هذا المضمون من المهم الإشارة إلى أن البحث عن تحسين التنافسية يجب أن يتم في سياق ملائم يأخذ بعين الإعتبار العناصر الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على الوضع التنافسي للمؤسسات سواء على المستوى المحلي أو الدولي وفي هذا الإطار تم إتخاذ عدة إجراءات منها:

- ترقية مفهوم خدمة الزبون داخل المؤسسة

- تفضيل العمل الجماعي وترقية نظام الإنتاج المحلي
- تحفيز مبادرات التجمع والعمل الشبكي

6) تنمية التصدير: إن أثر تنمية التصدير على النمو الإقتصادي، سواء في البلدان المصنعة أو البلدان النامية ليس بحاجة لأن يبرهن عليه، وفي حالة الجزائر هناك حاجة ماسة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات، ومنه أصبح إنتاج قطاع الصناعة التقليدية قطاعا مهما للصادرات من أجل الولوج للأسواق الخارجية.

7) الحفاظ على الصناعة التقليدية المهددة بالزوال والإندثار: مع تطور الصناعة الحديثة وإنخفاض أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بالمنتج المصنوع يدويا باتت هذه المنتجات الحرفية التقليدية مهددة بالإندثار والزوال، ومن جانب أخر تحولت بعض الصناعات التقليدية الجزائرية التراثية خصوصا إلى حرف صغيرة نادرة الممارسة بعدما كانت تتناقلها الأجيال. إن المحافظة على التراث وترقية الصناعة التقليدية من أهم أهداف مخطط التنمية، فالبحث والتوثيق والجرد من أهم شروط المحافظة على مهن الصناعة التقليدية، حيث تسمح بتحديد وضبط الإجراءات التي من شأنها المحافظة على هذه المهن وترقيتها، ويتضمن الجانب الثاني من هذا المخطط تكوين الحرفيين الذين يلعبون الدور الأهم في المحافظة على هذه الحرف.

هذه الخطوة تتم من خلال برامج تعاون تقني مع مراكز التكوين الأوروبية المتخصصة في هذا المجال قصد الإستفادة من خبراتها في تأهيل الحرفيين الجزائريين وكذا مراكز التكوين الوطنية.

III.تجارب دولية عن نجاح نظام الإنتاج المحلي في ترقية المنتوج السياحي: وأبرزها[19]:

III.1. التجربة الإيطالية: إستطاعت مجموعة المؤسسات التي تعمل في مجال نظام الإنتاج المحلي في إيطاليا إلى الوصول إلى العالمية، وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع الإستهلاكية ذات الجودة العالية مثل: السلع الغذائية، المنسوجات، السيراميك.....إلخ.

ويرجع نجاح هذه المشروعات في إيطاليا إلى أن هذه المشروعات تعمل في مجموعات مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض، بالإضافة إلى تطور البيئة التنافسية، والتحسن المستمر والتلقائي لأليات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما يتعلق بها من سياسات على المستوى القومي والإقليمي.

أكدت هذه المؤسسات أن التنمية الإقتصادية لايتم بالضرورة من خلال الشركات الضخمة، فالإقتصاد الإيطالي يعتمد في الأساس على الشركات المتناهية في الصغر.

III.2. التجربة الهندية: يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة، وترجع هذه الأهمية إلى قدرة هذه المشروعات على توفير المزيد من فرص العمل وتنمية القطاع الصناعي وتشجيع العمل الحر في أقاليم الدولة المختلفة.

تتناسب الصناعات الصغيرة مع البيئة الإقتصادية في الهند التي تفتقر إلى الموارد المالية إلى جانب ضخامة عدد السكان، حيث أن هذا النوع من المشروعات كثيف العمل ولا يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

ومنه كان إعتماد نظام الإنتاج المحلي من أبرز الحلول التي إعتمدتها الهند من أجل النهوض بنظام الإنتاج المحلي، وإيصاله إلى الأسواق العالمية من خلال تصديره إلى عدة دول في العالم، كما ساهم بشكل كبير في تشغيل عدد كبير لايستهان به من سكان البلاد.

IV. دراسة حالة خنقة سيدي ناجي بسكرة : من خلال:

IV. 1.التعريف بالمنطقة: تأسست بلدية خنقة سيدي ناجي عام 1946م وهي تنتمي إلى دائرة زريبة الوادي ولاية بسكرة، وتقع على بعد 100 كلم شرق بسكرة.تحاذاة حدود ولاية خنشلة على سفح جبل الأوراس وعلى ضفة وادي

العرب. وتبلغ مساحتها الجغرافية 80.10 كم2 وقدر عدد سكانها بحوالي 4000 نسمة. تعود نشأة خنقة سيدي ناجي إلى العهد الروماني، حيث توجد بها اثار ساقية رومانية تمتد إلى فيض السلة ثم لتمر إلى ليانة وبادس. واشتهرت في بداية تأسيسها بزاويتها التي استقطبت طلاب العلم من كل المناطق المجاورة، كما اشتهرت بزراعة النخيل والأشجار المثمرة ، فتوسعت وذاع صيتها في البلاد.[20]

كان لشيوخ الخنقة سمعة طيبة واحترام كبير لدى كل سكان المنطقة، وكذلك لدي حكام الدولة العثمانية آن ذاك مما أدى إلى التوسيع في امتيازاتهم والاتساع في نفوذهم إلى كل من الزاب الشرقي ومنطقة ششار. اشتهرت خنقة سيدي ناجي بالمدرسة الناصرية نسبة لمؤسسها أحمد بن ناصر فكانت قبلة لطلبة الزيبان وواد سوف والأوراس و قسنطينة وعنابة وحتى تونس وطرابلس.

لقد أسست خنقة سيدي ناجي على تقوى من الله وتطورت اقتصاديا وثقافيا بفضل ما كان لأبنائها من عزم واجتهاد ومثابرة، حتى أصبحت في وقت ما منارة أضاءت ما حولها، وعرفت بتونس الصغيرة

فاستفادوا منها، واستعانوا بأهلها، واغترفوا من معارفها، وتخرج منها علماء ذوو شهرة لا تنكر.

IV.2.خنقة سيدي ناجي وجهة لإحياء السياحة التراثية في ولاية بسكرة:

عرفت خنقة سيدي ناجي منذ الاستقلال جهودا كبيرة لتعميرها من جديد فقدتم توفير ضروريات الحياة الأساسية وهي الان تتوفر على الكهرباء ودار للشباب ومركز للبريد والمواصلات والهاتف والغاز الطبيعي.

ولأن خنقة سيدي ناجي بأمس الحاجة إلى مشاريع لتنبض فيها الحياة من جديد وليخرج شبابها من دائرة البطالة التي تتربص بهم. تدعمت بمشاريع رامية إلى إحياء خنقة سيدي ناجي بتدشين وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية مصطفى بن بادة لمصنع الفخار والزجاج بالنفخ، الذي أفسح المجال لتشغيل عدد كبير من الشاب، ذلك أن قطاع الصناعة التقليدية أصبح يلعب دورا كبيرا في دعم الإستراتيجية التي سطرتها الوزارة في مجال التنمية المحلية من خلال البرامج المعتمدة، على غرار نظام الإنتاج المحلي لإحداث التنمية المحلية.

ولا تتوقف الجهود الرامية إلى إنعاش الحياة بخنقة سيدي ناجي عند هذه الحدود، حيث إستفادت المنطقة من مشروع إنجاز ملحقة للمركز المذكور آنفا رصد لها مبلغ35مليون سنتيم، مما يتيح فرصة الاستفادة من تربصات لأبناء المنطقة في مجال المهن اليدوية التي تشمل: النسيج، البناء العام، البلاط، الفسيفساء، الطرز على القماش، اللباس التقليدي وتربية النحل، أما في مجال استغلال المؤهلات السياحية للمنطقة فان برج السطحة الذي تعود اثاره الى عهد الأتراك بخنقة سيدي ناجي سيستفيد من مشروع تأسيس منتجع سياحي، تشرف عليه وزارة السياحة بالتنسيق مع ولاية بسكرة. وقد تم تاسيس متحف يعرض بعض مابقي من تراث خنقة سيدي ناجي ليتعرف عليه السياح المحليين والاجانب

وتبقي هذه المشاريع وغيرها تعطي لنا الامل في قيام نهضة جديدة لخنقة سيدي ناجي انطلاقا من النواة القديمة التي كانت سببا في قيام خنقة سيدي ناجي الجديدة المعروفة بالبرج.

حيث تبقى خنقة سيدي ناجي معلم للتراث الوطني بما تتميز به من معالم طبيعية واثار عمرانية تاريخية، وهي منطقة للسياحة الروحية (الطريقة الرحمانية للشيخ سيدي عبد الحفيظ رضي الله عنه) والسياحة الطبيعية المميزة[21].

IV. 3.مشروع نظام الإنتاج المحلي في منطقة خنقة سيدي ناجي: ويتمثل في[22]:

هو نظام إنتاج محلي يهدف إلى تنمية منطقة سيدي نجي بالإرتكاز والإعتماد على القدرات المحلية التي تمتاز بها المنطقة من:

- تراث ثقافي كبير (نواة المدينة القديمة)
- موقع سياحي جد هام (الزيتونة الصغيرة)
- توفر المواد الأولية (الطين – الزجاج)
- إستعداد الهيئة المحلية (البلدية) للإسهام في تمويل المشروع
- وجود شركاء اقتصاديين مستعدين للانخراط في المشروع

❖ الهدف من المشروع:

الإسهام في التنمية المحلية للمنطقة من خلال خلق نشاط إقتصادي، وإجتماعي وسياحي في منطقة خنقة سيدي ناجي

❖ مراحل تجسيد المشروع:

1/ مرحلة إختيار المكان: اختيار مكان مناسب للمشروع.

2/ الهيئات المشاركة في المشروع

- مديرية الثقافة
- مديرية السياحة
- مديرية الري
- الوكالة الولائية للتشغيل
- مديرية التكوين المهني والتمهين
- البلدية
- المتعاملين الإقتصاديين
- غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بسكرة

ويتمثل دور كل هيئة من الهيئات السابقة فيمايلي:

الشكل رقم(3): دور كل هيئة في إنجاز المشروع

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة، تقرير المشاركة في الأيام السياحية والثقافية الثانية لخنقة سيدي ناجي،20إلى23 /2010/03 خنقة سيدي ناجي بسكرة

3/ مرحلة الإنجاز: وتمثل جميع العمليات والهيئات المكلفة بها المرضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): العمليات والهيئات المكلفة بها

العملية	الهيئة المتابعة للعملية
الترميم : ويتم وفق طريقة منظمة	مديرية الثقافة
التوسع السياحي	مديرية السياحة
إرشاء ورشة الفخار	غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة
إنشاء ورشة النفخ على الزجاج	غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة
إنشاء ورشة للنحاس	غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة
إستغلال المادة الأولية الطين والقيام بعمليتي المعاينة والتحليل	غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة، تقرير المشاركة في الأيام السياحية والثقافية الثانية لخنقة سيدي ناجي،20إلى23 /2010/03 خنقة سيدي ناجي بسكرة

IV. 4.النتائج المحققة: تطور النشاط الإنتاجي للصناعات التقليدية من خلال[23]:

- مؤسسة البركة الخيرات لصناعة الفخار والنفخ في الزجاج وما ستحدثه من تنمية إقتصادية وإجتماعية للمنطقة.
- الحركة السياحية الكبيرة للمنطقة من خلال الرحلات الجامعية والعائلية من مختلف ولايات الوطن، وخارجه.
- إزدياد مناصب العمل في مختلف البرامج الوطنية للتوظيف بشكل ملحوظ.
- ظهور نشاطات جانبية (جمع زجاج – التجار بمنتجات الصناعة التقليدية-النقل- المطاعم...وغيرها)
- النزوح العكسي للعائلات بسبب الحركية التجارية والسياحية التي أصبحت تشهدها المنطقة.
- زيادة وتيرة البناء في إطار السكن الريفي.
- توجه السلطات المحلية إلى دعم التنمية الإقتصادية للمنطقة من خلال محلات دعم الشباب البطال
- توجه المواطنين لفتح محلات لبيع منتجات الصناعة التقليدية.
- فتح العديد من المطاعم والمقاهي.
- زيادة وسائل النقل نظرا للتوافد الكبير للمواطنين.

الخاتمة : إن استراتيجية تثمين الأقاليم و خصوصياتها في الجذب السياحي يعد أحد الإتجاهات الحديثة في المجال السياحي على المستوى العالمي، وهذا ما أدركته السلطات العمومية المهتمة بقطاع السياحة في البلاد من خلال إعدادها لنظام الإنتاج المحلي، والذي يعد برنامجا طموحا للنهوض بالسياحة في الجزائر، كما يمنح بدوره لقطاع الصناعة التقليدية إمكانيات كبيرة لتطوير الأنشطة الحرفية ، ويوفر لها إطارا واعدا للإستثمار هذا فيما إذا كانت هناك إرادة قوية وجادة في جعل القطاع السياحي "الذهب الأزرق" البديل المستقبلي لقطاع المحروقات في الجزائر.

المراجع والهوامش:

[1]- محي محمد مسعد، الإتجاهات الحديثة في السياحة. المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2008، ص:7.

[2]- Recommandation sur la statistiques du tourisme ONU-WTO série M N°82, 1994, chapitre paragraphe 09.

[3]- مصطفى يوسف كافي، السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة، ألفا للوثائق، الجزائر – قسنطينة، 2017، ص24

[4]- Robert lanquai, le tourisme international, série que fais-je, N°1694, Paris, 1981, P : 39.

[5]- جلال بدرة خضرة وأخرون، الإقتصاد السياحي، ألفا للوثائق، الجزائر – قسنطينة، 2017، ص:79.

[6]- Robert lanquai, Op.cit, P : 39.

[7]- www.tourisme.com consulté le: 15/11/2016.

[8] - بدر حميد عساف، تنمية الموارد السياحية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2016، ص:95.

[9] - بدر حميد عساف، مرجع سابق، ص:96.

[10] - زيد منير سلمان، الإقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص :243.

[11]- زيد منير سلمان، مرجع سابق، ص: 245.

[12] - مشروع مخطط عمل لقطاع الصناعة التقليدية أفاق 2020، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، أفريل 2011، ص4-ص5.

[13]- WWW.mta.gov.dz consulté le: 17/11/2016

[14] - الصناعة التقليدية مشروع مستقبل، الجلسات الوطنية، نوفمبر 2009، ص:41.

[15]- الصناعة التقليدية مشروع مستقبل، الجلسات الوطنية، نوفمبر 2009، ص:43.

[16]- نفس المرجع، ص ص:65-82 بتصرف.

[17] - نفس المرجع، ص ص:47-51 بتصرف.

[18]- مشروع مخطط عمل لقطاع الصناعة التقليدية أفاق 2020، مرجع سابق، ص ص: 24-34 بتصرف.

[19]- غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة، تقرير المشاركة في الأيام السياحية والثقافية الثانية لخنقة سيدي ناجي،20إلى23 /2010/03 خنقة سيدي ناجي بسكرة، ص ص 20،21.

[20] - www.whdilarab.com/ consulté le 27/11/2016

[21] - www.djelfa.info/ consulté le 27/11/2016

[22]- غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسكرة، تقرير المشاركة في الأيام السياحية والثقافية الثانية لخنقة سيدي ناجي،20إلى23 /2010/03 خنقة سيدي ناجي بسكرة، ص ص: 27، 32. بتصرف

[23]- نفس المرجع، ص ص 34، 35.